الأنباء
الاربعاء 27 مارس 2013

التمديد لـ «ريفي» النقطة التي طفح بها الكيل والورقة التي لعبت لـ «خروج مشرف»

لهذه الأسباب «مجتمعة» استقال ميقاتي

رئيس الحكومة المستقيل نجيب ميقاتي مستقبلا اللواء اشرف ريفي في طرابلس امس الاول (محمود الطويل)

الرئيس نجيب ميقاتي راودته فكرة الاستقالة ثلاث مرات، وفي المرة الثالثة صارت واقعا، المرة الأولى كانت عندما فتح موضوع تمويل المحكمة الدولية وكان هذا الموضوع يلقى معارضة قوية من جانب حزب الله الذي كان موضوع «المحكمة» وكل ما يمت له بصلة من تمويل وشهود زور سببا رئيسيا من الأسباب التي دفعته الى إطاحة حكومة الحريري، يومها لوّح ميقاتي بالاستقالة وكان له ما أراد، لأن حزب الله وبعد أشهر على تفجر الأحداث في سورية صار مهتما أكثر بتثبيت الحكومة ودعم ميقاتي ومده بكل أسباب الاستمرار والصمود وتمكينه من مواجهة الضغوط الهائلة التي كان يتعرض لها من داخل طائفته بعدما أعلن الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل حربا مفتوحة عليه.

المرة الثانية كانت عند اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن، كانت هذه أصعب لحظة يمر بها الرئيس ميقاتي منذ أن وطأت قدماه أرض السرايا، فاللواء الحسن لم يكن مجرد ضابط كبير، وإنما بفعل التجربة والخبرة الأمنية التي راكمها عبر رئاسته فرع المعلومات، وشبكة العلاقات الخارجية التي نسجها وعلاقته الوطيدة الجيدة مع عائلة الحريري، بات من الرموز الأساسية في الطائفة السنية وصاحب أهم موقع أمني محسوب لها وعليها في معادلة الحكم والدولة، فكر ميقاتي آنذاك جديا في الاستقالة، لا بل قررها وأعد كتاب استقالته وكان على وشك إعلانها، ولكنه لم يفعل لثلاثة أسباب: الأول يتصل بالموقف الذي أخذه الرئيس ميشال سليمان بالتنسيق مع ميقاتي لاحتواء الغضب السني بأن جرى ربط الاغتيال بقضية «سماحة مملوك» والتصميم الرئاسي على متابعة هذا الملف قضائيا، وأيضا الموقف الذي أخذه شركاء ميقاتي في الحكومة بأن فوضوا إليه اختيار من يخلف الحسن على رأس فرع المعلومات (العقيد عماد عثمان)، والسبب الثاني يتصل بالطريقة التي تصرف بها تيار المستقبل (وقوى 14 آذار) وردة فعله والتي ذهبت باتجاه ميقاتي وتحميله دم الحسن ودعوته للاستقالة تحت ضغط الشارع السني وشارع 14 آذار الذي تحرك للمرة الأولى باتجاه السرايا، أما السبب الثالث والأهم، فإنه تمثل في الموقف الدولي حيث سجل تحركا غير مسبوق في سرعته (فوري وعاجل) وشكله «سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن زائد الاتحاد الأوروبي» ومضمونه «الربط بين الاستقرار واستمرار حكومة ميقاتي»، كان واضحا أن الحكومة حتى ذلك الحين كانت لاتزال تشكل حاجة وضرورة في مجالين: الاستقرار اللبناني خصوصا وأن حزب الله داخل الحكومة يلعب دورا أساسيا في خدمة هذا الاستقرار ووجوده فيها يشكل عامل ضبط ولجم له، إضافة الى تحييد لبنان عن الأزمة السورية التي لها أولوية مطلقة في حسابات المجتمع الدولي وأجندته الشرق أوسطية.

لم يستقل ميقاتي بعد اغتيال اللواء الحسن ولكنه لم يعد متحمسا للبقاء بأي ثمن، كان يشعر بأن بقاءه على رأس الحكومة بات مكلفا ويأكل من رصيده، وأن خروجه مسألة وقت وتوقيت، وأن الأوضاع تسير من سيئ الى أسوأ وتضيق عليه الخناق من كل الجهات، وفي حين لم يوقف خصومه الحملات عليه رغم كل ما فعله لحماية مصالح الطائفة السنية ورجالاتها في الدولة، فإنه لم يسلم من حلفائه الذين لم يدعموه كما يجب وإنما قيدوا حركته وقراراته.

لم يكتم ميقاتي شعور الضيق، اعترف بأن الحكومة غير متماسكة وغير متجانسة، وقال صراحة إن البلد يحتاج الى حكومة استثنائية، وأنه لن يكون عائقا أمامها إن صار توافق عليها.

ومن مطلع هذا العام، صارت الأمور تصعب وتضيق، وبات ميقاتي متأكدا أن لحظة خروجه من الحكم تقترب وبسرعة، التوترات والمشاكل الأمنية وعلى خلفية مذهبية تتسع وتنتشر من الجنوب الى الشمال، الانتخابات صارت في مهب الريح بعدما حشرت بين قانون أرثوذكسي يحوز أكثرية نيابية ولكنه لا يتمتع بشرعية قانونية وسياسية، وقانون الستين الذي مازالت له «شرعية قانونية» ولكن بات يفتقر الى شرعية سياسية، تأكد ميقاتي أن الانتخابات لن تجري وأن محاولة إجرائها على أساس قانون الـ 60 لن يكتب لها النجاح، فلم يعد في وارد أن يؤمن تغطية سياسية لواقع «اللاانتخابات» وما يمكن أن ينتج عنه من تمديد أو فراغ على صعيد مجلس النواب، الانتخابات سبب أساسي من الأسباب التي دفعت ميقاتي الى الاستقالة من بين أسباب كثيرة ولكنها ليست السبب الأهم، وللتذكير فقط، فإن ميقاتي كان قد ربط بين استقالة الحكومة والتوصل الى قانون جديد للانتخابات متوافق عليه، ولكن الاستقالة حصلت مع أن أي توافق على قانون جديد للانتخابات لم يحصل، وهذا يعني أن هناك أسبابا أخرى دافعة للاستقالة أهم من قانون الانتخابات، ويمكن إدراجها في ثلاثة عناوين أساسية:

1 ـ تطورات الأزمة السورية سواء تلك التي تنبئ بأن الأزمة دخلت منعطفا حاسما مع انسداد أفق الحل السياسي واحتدام القتال وتحول الموقف العربي والأوروبي باتجاه تسليح المعارضة السورية وتضييق الخناق على نظام الأسد، أو تلك التي تزيد من حجم التداخل والتشابك بين الأزمة السورية والوضع اللبناني الذي بات يرزح تحت مفاعيل وتأثيرات هذه الأزمة، وبسببها صار استقراره العام الأمني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي مهددا، خصوصا أن سياسة النأي بالنفس استنفدت وتآكلت وتجاوزتها الأحداث، كما لم يعد «إعلان بعبدا» كافيا لتحييد لبنان عن سورية وبات بحاجة الى تفعيله وتجديد الالتزام به، وهذا ما أدى الى وضع الحكومة بين فكي كماشة: التوترات والخروقات والاشتباكات الحدودية من جهة، والتوترات والمشاكل المذهبية الداخلية من جهة ثانية، ومن الصعب على ميقاتي تحمل مسؤولية وعواقب هذا الوضع المتجه الى الأسوأ، ولا هو قادر على رئاسة حكومة يخرق وزير خارجيتها سياسة النأي بالنفس ويأخذ مواقف منحازة للنظام السوري على نحو ما حصل في اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير في القاهرة، خصوصا أن هذه السياسة تضع لبنان في مواجهة مع دول الخليج لا طاقة له على تحملها ولا مصلحة له فيها.

2 ـ وضع حزب الله الشريك الرئيسي في الحكومة، فقد نجح ميقاتي قولا وفعلا في إثبات أن حكومته ليست حكومة حزب الله وإنما حكومة ائتلافية، التيار الوسطي فيها بمؤازرة الرئيس نبيه بري لعب دورا في حفظ حد أدنى من توازن سياسي فيها، ولكن ميقاتي لم يقو على احتواء الحملة الدولية العربية التي اشتدت ضد حزب الله في الآونة الأخيرة سواء تلك التي أتت من جهة أوروبا وتدفع الى تصنيفه منظمة إرهابية بضغط أميركي استنادا الى اتهامات صادرة عن حكومتي بلغاريا (تفجير بورغاس) وقبرص (نشاط أمني لحزب الله)، أو سواء تلك التي أتت من جهة دول الخليج التي فتحت، لاسيما السعودية، ملف التدخلات والأنشطة الأمنية والمخابراتية الإيرانية، وحزب الله جزء منها، في البحرين والإمارات واليمن، وأخيرا في السعودية التي أعلنت عن توقيف شبكة جاسوسية فيها يحركها إيراني ولبناني، ويضاف الى ذلك تدخل أو تورط حزب الله في القتال في سورية.

3 ـ تبدل الموقف الدولي (الأميركي ـ الأوروبي) في نظرته الى الحكومة وفي تقييمه لها، فهذا الموقف الذي كان متمسكا بحكومة ميقاتي «على علاتها» وكان قد حال دون سقوطها قبل ستة أشهر، لم يعد متعلقا بها ولم يعد متحمسا لبقائها، وهذا ما يفسر كيف أن استقالة ميقاتي شكلت مفاجأة، ولكن ليس صدمة، للمجتمع الدولي الذي لم يبذل جهدا لمنع حصولها ولم يظهر اهتماما زائدا، واكتفي بأن أخذ علما بها، هذا التبدل يعود بشكل أساسي الى أن الحكومة فقدت وظيفتها السياسية والقدرة على أداء دورها ومهمتها في ثلاثة مجالات أساسية تهم المجتمع الدولي هي : حفظ الاستقرار، إجراء الانتخابات، تحييد لبنان عن الأزمة السورية، وبالتالي لم يعد لوجودها قيمة وجدوى وتحولت بالنسبة الى المجتمع الدولي والعربي من «حاجة وضرورة مطلوب استمرارها» الى عبء غير مرغوب في استمراره، تحت وطأة هذه الأحداث والتطورات المتدافعة داخليا وخارجيا وفي اتجاه سلبي ترسخت القناعة لدى ميقاتي بالمغادرة وأخذ قرار الاستقالة، وما كان ينقص هو «التوقيت والإخراج»، فالرئيس ميقاتي يريد خروجا مشرفا من رئاسة الحكومة، خروجا من الحكم لا يكون خروجا من الحياة السياسية، خروجا يصالحه مع طائفته أولا ويرد إليه الاعتبار بعد حملات ظالمة، مسألة التمديد لمدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي كانت النقطة التي طفح بها كيل ميقاتي من شركائه في الحكومة، كانت «الشعرة» التي قصمت «ظهر» العلاقة مع حزب الله، أصر ميقاتي على التمديد للواء ريفي الذي أتى به الى هذا المنصب في حكومته الأولى (2005)، والذي اكتسب أهمية ورمزية ريفي في المنظومة الأمنية اللبنانية وفي طرابلس والطائفة السنية، ولكن حزب الله رفض التمديد لريفي، ووقعت الواقعة بين ميقاتي وحزب الله وطارت الحكومة، وتبين أن اللواء ريفي عند ميقاتي هو أهم من الحكومة، وعند حزب الله هو أهم من ميقاتي.

الحريري عارض تسمية القصار لرئاسة الحكومة الجديدة

مرحلة ما قبل الاستشارات النيابية التي سيدعو إليها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، مفتوحة على اتصالات ومشاورات مكثفة داخل مختلف القوى السياسية تتناول أبعاد ودلالات استقالة الرئيس نجيب ميقاتي وشكل الحكومة المقبلة واسم رئيسها.

وبحسب مصادر متابعة فإن المشهد الراهن بات محكوما بفرز واضح بين المعسكر الوسطي الذي يضم الرئيس سليمان والرئيس ميقاتي والنائب وليد جنبلاط مدعوما من قوى 14 آذار، وبين قوى 8 آذا، الأمر الذي يؤشر الى أزمة طويلة تتصل

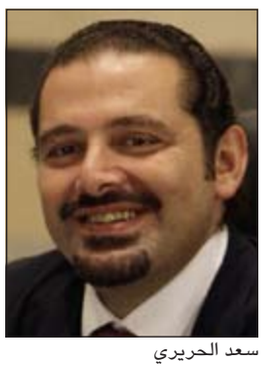
سعد الحريري

عدنان القصار

بشكل الحكومة المقبلة، إضافة الى محاولة البعض تسويق العديد من الأسماء في بورصة رئيسها.

وتتحدث المصادر عن تجاذب يدور حول طبيعة الحكومة المقبلة في ضوء صعوبة التوافق على هذا الصعيد بين طروحات حكومة وحدة وطنية أو حكومة حيادية.

وكشفت ان مختلف القوى هي اليوم في مرحلة وضع السقوف بشأن التفاوض المرتقب، والتي تترافق مع «ڤيتو» وضعه حزب الله والعماد ميشال عون على عودة ميقاتي الى الحكومة، في وقت بدا واضحا ان جنبلاط اقترب من قوى 14 آذار أكثر من علاقاته مع 8 آذار حيال العديد من الملفات الداخلية.

الى ذلك، تحدثت المصادر عن مجموعة أسماء مطروحة في بورصة رئاسة الحكومة أبرزها: عدنان القصار، عليا الصلح، خالد قباني، بهيج طبّارة ومحمد الصفدي.

وكشفت المصادر ان جهات عدة محلية وإقليمية حاولت تسويق اسم القصار.. إلا ان الرئيس سعد الحريري رفض هذا الخيار. لاعتبارات تتصل بعلاقة القصار مع العماد عون.

وفي المعلومات على هذا الصعيد ان القصار حاول مؤخرا استيعاب تجمع العائلات البيروتية المحسوب على تيار المستقبل من خلال دعمه المالي للتجمع الذي كان بصدد إقامة حفل تكريمي له، إلا ان الحريري عارض ذلك. فما كان من التجمع إلا ان ألغى هذا التكريم.

● بيروت ـ محمد حرفوش

مصر تسلم اثنين من مسؤولي النظام السابق إلى ليبيا

الكشف عن محادثات واتصالات سياسية بين تحالف القوى الوطنية و«الإخوان» الليبيين

عواصم ـ وكالات: كشفت مصادر سياسية ليبية عن أن تحالف القوى الوطنية الليبية بزعامة محمود جبريل يقوم بمباحثات سياسية مع حزب العدالة والبناء الليبي «الذراع السياسية للاخوان المسلمين في ليبيا» للخروج بليبيا إلى بر الأمان. وقال رئيس اللجنة التسييرية للتحالف عبد المجيد مليقطة في تصريحات صحافية امس إن رؤساء المكاتب السياسية لحزبي التحالف والعدالة والبناء يتباحثون لغرض الوصول إلى مقترح للخروج بليبيا إلى بر الأمان. وأضاف مليقطة أن المرحلة تستدعي ضرورة الجلوس والتحاور بين أكبر حزبين سياسيين في ليبيا ووضع مصلحة الوطن والمواطن نصب أعينهما بعيدا عن التجاذبات والطموحات السياسية الحزبية، معربا عن تفاؤله بوصول المحادثات إلى حل توافقي يرضي كل الأطراف السياسية.

في هذا الوقت، سلمت السلطات المصرية صباح امس اثنين من مسؤولي نظام العقيد معمر القذافي الى السلطات الليبية عبر مطار القاهرة الدولي، حسبما قال رئيس مكتب التعاون الدولي في النيابة المصرية لوكالة فرانس برس. وقال المستشار كامل جرجس، رئيس مكتب التعاون الدولي (الانتربول) في النيابة العامة المصرية، في اتصال هاتفي مع فرانس برس ان «الانتربول المصري سلم محمد ابراهيم منصور القذافي مدير ادارة صندوق التمويل الانتاجي الليبي في النظام الليبي السابق، وعلي محمد الأمين ماريا السفير الليبي سابقا للسلطات الليبية». وأوضح جرجس انه «لا يوجد أي تطور بالنسبة لأمر تسليم احمد قذاف الدم المسؤول الليبي البارز الذي القت السلطات المصرية القبض عليه قبل اسبوع». وقال مصدر امني في مطار القاهرة الدولي لفرانس برس ان «مساعد النائب العام الليبي طه ناصر بعرة وصل الى مطار القاهرة على متن طائرة ليبية خاصة برفقة ثلاثة من حراسه لتسلم المسؤولين الليبين». وأضاف «ان مسؤولي الانتربول المصري حضروا مراسم التسليم للجانب الليبي». وقرر النائب العام المصري طلعت عبدالله الاحد تسليم هذين المسؤولين للسلطات الليبية بعد اكتمال الشروط القانونية اللازمة لتسليمهما.

المشاورات والاستشارات الحكومية بانتظار عودة سليمان وبري يترأس اجتماعاً للثامن من آذار لتوحيد الموقف

قطار المشاورات بشأن الخطوة السياسية التالية بعد استقالة الحكومة، ينطلق اليوم الاربعاء مع عودة الرئيس اللبناني ميشال سليمان من القمة العربية في قطر، فإما مشاورات باتجاه إحياء طاولة الحوار الوطني، واما استشارات بصدد تشكيل حكومة جديدة، انتخابية او حيادية، وضمن أي صيغة تضمن عدم وقوع البلد في الفراغ النيابي او الدستوري والزمني بالطبع.

بيد ان التشاور بين القوى السياسية، بدأ عمليا منذ اعلان رئاسة الجمهورية قبول استقالة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وتميز امس الاول باستقبال رئيس مجلس النواب نبيه بري لوزراء جبهة النضال الوطني: غازي العريضي وعلاء الدين ترو ووائل ابوفاعور.

الرئيس نبيه بري اوضح امس قوله: اذا اتفقنا على قانون الانتخاب قريبا نستطيع ان نجري الانتخابات في موعدها، وليس هناك من شيء اسمه التأجيل، ما سيطرح هو التمديد لمجلس النواب لمدة معينة، داعيا الى البحث عن تفاهم.

رئيس المجلس كرر اقتراحه على رئيس الجمهورية بأن تجتمع هيئة الحوار اولا، ولو لمدة ساعة بغية حلحلة الامور، بعدها تبدأ المشاورات او الاستشارات لتسمية رئيس الحكومة العتيدة، واما الانتخابات فيمكن اجراؤها في 17 يونيو، أي قبل ثلاثة ايام من نهاية ولاية هذا المجلس اذا امكن الاتفاق على قانون انتخاب.

ونقل عن رئيس المجلس قوله «للحياة» انه بالامكان التفاهم حول شكل الحكومة وقانون الانتخاب على هاشم الاجتماع الموسع لهيئة الحوار، وانا ووليد جنبلاط نستطيع ان نلعب دورا في المداولات والتوصل الى توافق مشددا على ضرورة قيام حكومة وحدة وطنية من الفرقاء الرئيسيين تلتزم سياسة النأي بالنفس التي لم يلتزم بها أي من الاطراف حتى الساعة.

الرئيس نبيه بري ترأس اجتماعا لممثلي قوى الثامن من آذار في عين التينة قبل ظهر امس، ضم كلا من الوزير علي حسن خليل (أمل) الحاج حسين خليل (المعاون السياسي للامين العام لحزب الله)، الوزير جبران باسيل (كتلة العماد عون) الوزير السابق يوسف سعادة (المردة).

وجرى في الاجتماع تقييم المرحلة الحكومية والنيابية، وتوحيد الموقف من المشاورات والاستشارات التي سيعتمدها الرئيس سليمان اعتبارا من اليوم.

اما عن التمديد للواء اشرف ريفي في المديرية العامة للأمن الداخلي، قال الرئيس بري انه سيدعو الى جلسة تشريعية فور تسلمه عريضة التمديد، وذلك بعد 15 ابريل المقبل، حيث يكون قانون اللقاء الأرثوذكسي أول بند على جدول أعمالها، فنقرّه ونكون قد دفنا قانون 1960 بشكل نهائي، مشيرا إلى أن تأخير موعد الجلسة هو لإفساح المجال أمام التوافق على صيغة مختلطة.

بدوره، عضو كتلة المستقبل النائب جمال الجراح قال من جهته ان 68 نائبا من أصل 128 وقّعوا حتى الآن عريضة تمديد سنوات خدمة اللواء ريفي والقادة العسكريين، معتبرا أن معالجة هذا الأمر في مجلس النواب قد تسهل تشكيل الحكومة وتسهل منطق الحوار.

مصدر نيابي مطلع أعرب لـ «الأنباء» عن خشيته من ربط التعديل المطروح بسن خدمة القادة العسكريين والأمنيين بمشروع اللقاء الأرثوذكسي الانتخابي في مجلس النواب، من حيث إعطاء الأولوية في الجلسة التشريعية للأخير، فإذا أقر يمكن الانتقال إلى الاقتراح الآخر وإلا تبقى الأمور معلقة.

المصدر تحدث لـ «الأنباء» عن «قطبة مخفية» في هذه اللعبة البرلمانية التي قد لا تصل إلى أي مكان، كاشفا عن معادلة موصى بها من قبل أطراف في قوى الثامن من آذار تقوم على مقايضة تمرير قانون تمديد خدمة القادة العسكريين بالتمديد لمجلس النواب فترة زمنية تسمح بتخطي المرحلة اللبنانية والإقليمية الراهنة.

في هذا الوقت كان رصد المواقف السياسية يكرّس الانطباعات بأن حزب الله لايزال غير متهم بإجراء الانتخابات في موعدها، وهذا ما يذهب إليه قول نائب رئيس المجلس التنفيذي في الحزب الشيخ نبيل قاووق من الجنوب بأن استقالة الحكومة مهما كانت أسبابها لن تؤدي إلى حل المشكلة التي يعاني منها لبنان وهي مشكلة القانون الانتخابي.

رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع أكد من جهته انه لا حل في هذه المرحلة سوى بتشكيل أكثرية جديدة من 14 آذار والمستقلين تعمل لإنتاج حكومة من الحياديين والتقنيين، لوضع قانون انتخابات إلى جانب معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ساخرا من الدعوات المتكررة للحوار، داعيا الوسطيين إلى التعاون مع 14 آذار.

أما النواب والشخصيات المستقلة التي اجتمعت في منزل النائب بطرس حرب في الحازمية فقد شددت على الوقوف إلى جانب رئيس الجمهورية ودعمه لتشكيل حكومة قادرة على ملء الفراغ وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وان يكون إعلان بعبدا البيان الوزاري للحكومة الجديدة.

مصادر وزارية وردا على سؤال اعتبرت أن عودة الرئيس ميقاتي إلى رئاسة الحكومة ستكون دونها عقبات، أبرزها موقف حزب الله الذي اعتبر استقالة ميقاتي ضربة من ميقاتي.

● بيروت ـ عمر حبنجر

مجلس الأمن يدين «الانقلاب» في أفريقيا الوسطى والمتمردون لتعليق الدستور والحكم بمراسيم

عواصم ـ وكالات: اعلن زعيم المتمردين في جمهورية أفريقيا الوسطى ميشال دجوتوديا الذي تولى السلطة في بانغي الأحد الماضي انه سيعلق الدستور وسيحكم بموجب مراسيم خلال الفترة الانتقالية في البلاد، وذلك في كلمة ألقاها أمام الصحافيين مساء امس الاول.

وقال «اعتبر انه من الضروري تعليق دستور 27 نوفمبر 2004 وحل الجمعية الوطنية وكذلك الحكومة. خلال هذه الفترة الانتقالية التي ستقودنا إلى انتخابات حرة ونزيهة وشفافة سأحكم بموجب مراسيم». وأضاف: «مع احترام روح اتفاقات ليبرفيل، أريد إعادة تعيين رئيس الحكومة (نيكولاس تيانغايي) رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية». وتعهد بتحمل مسؤولية الشعب في جمهورية أفريقيا الوسطى «خلال هذه الفترة الانتقالية التوافقية لمدة 3 سنوات طبقا لاتفاقات ليبرفيل السياسية». ثم عدد أهداف الحكومة المقبلة خصوصا «إعادة ترسيخ السلام والأمن وإعادة تنظيم القوات المسلحة وقوات الأمن وإعادة تنظيم إدارة الأراضي»، وكذلك «مواصلة عملية نزع الأسلحة والتسريح والاستيعاب» للمقاتلين السابقين.

ومن ناحيته، قال المتحدث باسم حكومة الوحدة الوطنية كريبان مبولي غومبا في اتصال مع وكالة فرانس برس «ميشال دجوتوديا هو الرئيس الجديد وهو تحصيل حاصل. المعارضة تعترف به». وأضاف «نحن في روح ليبرفيل. 5 أطراف وقعت اتفاق ليبرفيل (فريق بوزيزي والمعارضة ومتمردو سيليكا والمتمرون الذين القوا السلاح والمجتمع المدني). كل هذه الأطراف ستتمثل في الحكومة الجديدة ولكن ليس بنفس النسب».

في هذا الوقت، دان مجلس الأمن الدولي «بشدة الاستيلاء بالقوة» على السلطة في جمهورية افريقيا الوسطى و«طالب بإعادة النظام الدستوري» وتطبيق اتفاقات ليبرفيل.

وفي بيان تبنوه مساء امس الأول، ندد أعضاء مجلس الأمن الدولي الـ 15 بالعنف وأعمال النهب التي رافقت استيلاء متمردي سيليكا على بانغي ومقتل جنود من جنوب افريقيا في المعارك.

وطلب أعضاء مجلس الأمن من «جميع الأطراف الامتناع عن القيام بأي أعمال عنف ضد المدنيين» ومن بينهم الرعايا الأجانب وتسهيل «وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق واحترام حقوق الإنسان بشكل كامل».

وحذروا الذين يقومون بتجاوزات خصوصا أعمال عنف جنسية وتجنيد الاطفال بانهم سيتحملون مسؤولية مثل هذه «الجرائم» وسيحالون إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وذكروا انه بموجب اتفاقات ليبرفيل التي وقعت في يناير، فإن حكومة الوحدة الوطنية «مكلفة إجراء انتخابات تشريعية».

وكان زعيم المتمردين في جمهورية افريقيا الوسطى ميشال دجوتوديا الذي تولى السلطة في بانغي الاحد، اعلن مساء الاثنين انه سيعلق الدستور وسيحكم بموجب مراسيم خلال الفترة الانتقالية في البلاد. وقال «اعتبر انه من الضروري تعليق دستور 27 نوفمبر 2004 وحل الجمعية الوطنية وكذلك الحكومة. خلال هذه الفترة الانتقالية التي ستقودنا الى انتخابات حرة ونزيهة وشفافة سأحكم بموجب مراسيم».